@kholoudalkhames
خلود عبدالله الخميس

«هابي نيو يير» شعب الكويت..!

قبل البدء بوصلة «النكد» و«اللطم» و«البكسات» للحكومة، لنشرح بتبسيط فكرة الإعلام السياسي، وهي جزئية من منهجيته: «إلقاء طعم وانتظار ردود الفعل عند من يلتقطه».
الطعم هو الخبر أو الإشاعة أو نية لعمل ما، تلقيه الحكومة في وسط أكثر الأماكن ازدحاماً بالعامة وكثيري اللغو وعشاق الترويج والترويع إن لزم الأمر، وتنظر من بعيد كيف تتعامل العينة المستهدفة معه، وبناءً عليه تعود للمشروع أو القرار أو أياً كان المسمى لما تريد الدولة تطبيقه على الشعب، وتعدل وتوازن رد الفعل بالمعطيات والمؤشرات والحقائق والميزانية والمتاح والممكن..... ثم تطرحه بشكل جدي على السلطة التشريعية لتقره والتنفيذية لتنفذه، وكله «بالقانون».
أتكلم أعلاه عن الأسلوب المؤسسي في تطبيق القوانين أو إقرار المشاريع، وفي المقال سأتناول آخر طعم ألقي ويؤثر مباشرة على المواطن.
بالطبع ليس كل ما نقول يطبق، وليست كل دولة مؤسسات يؤخذ فيها القرار بشكل «مؤسسي» وليس كل شعب يستحق الاحترام برأي حكومته، نعم، ومن هنا ستبدأ وصلة «التنكيد» على الحكومة.
بدءًا: الإعلام مملوك لشركات وعائلات، لدرجة أن بعض العائلات في العالم تعرف بالوسائل التي تمتلكها أكثر مما تعرف باسم العائلة، والإعلام هو وسيلة ترويج لكل شيء سلع وأفكار، ويعتمد على الإعلان في ضخ الأموال حبراً لمطابعه، وأهم الإعلانات تأتي من الشركات الكبرى وهي ليست قناعة بالوسيلة أو عمل خيري، هي عبارة عن «deal» وبزنس.
الشركات الكبرى تحلق بأذرع «عيالها» المقسّمين «منذ ولادتهم» بين جناح يدير الاقتصاد وآخر يتصدر للسياسة، والحكومات الرعوية تمتلك صنبور المشاريع الكبرى، والشركات الكبرى بحاجة للمشاريع الكبرى، فيحدث زواج الضرورة، ونسميه بالكويت زواج «المخفر» للاضطرار لا للمودة والرحمة، حيث يرتبط الراغب بتنفيذ المشروع بالممسك بصنبور تمويلها!
وفجأة تصبح الدولة مشروعا عائليا، والشعب «مو من مواخيذها»!
في هذه الدولة الشعب مجرد تجمع من الأسماك تلقي له بطعم لا يُسمن من «الزوري» ويقف «المعاريس» ينتظرون «الزردة»!
«جهة ما» ألقت للإعلام طعم «توصية خفض الدولة ميزانيات الأمن السكني» ومن الوسائل تحميله فائدة القرض، لاحظ تمرير كلمة «فائدة» الربوية من ضمن التوصية وافرح أيها المسلم باستيراد مصائب العالم بسبب «فكرة الفائدة» الشيطانية لدعم بقاء الدولة.
وكذلك تهديد الأمن الغذائي، عبر حصر التموين، والذي نضيف لمعلومات حسّاد الكويتيين عليه أنه بمقابل رمزي وليس مجانيا، بالأرز والسكر والطحين والزيت، والحمد لله أن صارت قدوتنا في الرفاه دولة أفغانستان!
أما رفع الدعم عن البنزين أو خفضه، فيتكرر التهديد به بالرغم من أن الكويت من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، وخطة خفض سعر البرميل «ماشية تمام» التكتل العالمي يخنقنا اقتصاديا، ودولتنا تجيبه «لبيه»!
والخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة بنظام الابتعاث أيضاً يقول «الطعم» إنه سيحرم منها أو تُقنن أو كما قال.
الأمن الصحي وهو مجانية العلاج في الداخل والخارج، طالته يد دراسة «الشركة الأجنبية» الشريرة فلن تعيش الكويت إن لم يمت المواطنون من المرض وتقل موازنة الدولة، ويعيش التراب بلا بشر.
هل بقي من مواد الدستور ما لم يُنتهك؟! نعم نعم بقيت مادة أو اثنتان!
دولة «زواج المخفر» تتخابر مع جهة أجنبية على معيشة المواطن و«تقط براسها تفقيره» وتبقى المخارج موارية حسب رد الفعل!
يعني غدر وجبن! يا فرحتي.
عموماً «مو مهم»، المهم أن أحنا ننعم بدولة مؤسسات.

Hanan.AlRoumi@gmail.com
حنان بدر الرومي

رؤية

اليابان ونحن!

نتغنى كثيرا بنظام التعليم الياباني وكيف استطاع انتشال بلد مدمر بالكامل بعد الحرب العالمية الثانية ليعيد وضع قاعدة ثابتة أساسية بنيت عليها الدولة لتصبح اليابان حاليا في المراتب الأولى عالميا اقتصاديا وحضاريا.
نتمنى ونتمنى ان يكون لنا مثل هذا النظام وان تصبح الكويت يابان الخليج وأن يصبح المواطن الكويتي كالياباني في الاحترام والالتزام بالعمل والإنتاج، حلم جميل جدا ولكن أين تقع الثغرات برأيي الشخصي والمتواضع؟ انها تقع في:
● نظام التعليم الياباني هو خطة دولة بكل مؤسساتها وإداراتها رسمت بدقة وبنظرة مستقبلية واعية ونفذت ولم يتم تطويرها وتغييرها حسب أداء الوزراء والمسؤولين إنما يوجب عليهم تنفيذها وتغييرها ويحاسب الوزراء على ذلك.
● لم يكن للمواطن العادي الحق في الاعتراض والرفض أو حتى التصريح بأن يتم تفصيل النظم التعليمية حسب رغباته ومقاسه الشخصي.
● الحرص على اللغة اليابانية «اللغة الأم» واجادتها كتابة ولفظا لأنها أساس اعتزاز الفرد بمواطنته ولم يتم التشدق باللغة الانجليزية لأنها تماشي التطور الحديث.
● رفضت اليابان بعد الحرب بشدة شرط فرض اللغة الانجليزية في اليابان (من شروط الحلفاء على الدول المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية) لأنها هوية الأمة وروحها عكس ما نراه حاليا من احتقار للغة العربية والتشدق باللغة الانجليزية.
● الاعتزاز بالتاريخ الوطني والملابس الشعبية لليابان فمن ينسلخ عن جذوره يكون كالغراب الذي لا يجيد المشي كالحمامة.
أجل، نحن نحتاج ألا نتفلسف في كل أمورنا وان نحتفظ أحيانا كثيرة بآرائنا الشخصية لأنفسنا ونترك اصحاب الاختصاص يخططون وينفذون وان نحاول ونحاول ان نترك التجربة تمر دون اعتراضات تنسفها لنلمس النتائج وعندها ستكون الكويت المنارة المشعة والقوية بأبنائها.

م36

عندما بعنا مانديلا واشترينا موغابي!

samialnesf1@hotmail.com
@salnesf
سامي عبداللطيف النصف

في أوائل الستينيات حُكم على الزعيم نيلسون مانديلا بالسجن المؤبد بتهمة التحريض على العنف ولرفعه شعار «افريقيا للأفارقة» الذي يعكس رغبته ورغبة حزبه في طرد آخر رجل أبيض من جنوب افريقيا وهي سياسة حققها الزعيم روبرت موغابي في بلده زيمبابوي، حيث طرد كل البيض وصادر مزارعهم ومصانعهم وممتلكاتهم وحكم بلده ولازال بالحديد والنار حتى أصبحت أفقر دولة في افريقيا.

□□□

بالمقابل قام الزعيم البرغماتي مانديلا بتغيير فكره وأعلن ان شعار «افريقيا للأفارقة» الذي رفعه بات يشمل البيض الذين عاشوا في أفريقيا، كما ارتضى وقف الكفاح المسلح ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا لصالح المقاومة السلمية وبدأ بالاتصال بأعدائه للوصول لحلول وسط مع البيض ولم يرفع شعارات مدغدغة ظاهرها رحمة وباطنها عذاب كالإصرار على تحرير بلده من البحر الى البحر اي من ساحل المحيط الهندي الى ساحل المحيط الأطلسي كحال من رفعوا شعار تحرير فلسطين من النهر الى البحر فأضاعوا النهر والبحر و.. ما بينهما!

□□□

فلو قدر تاريخيا للعرب وللقضية الفلسطينية وجود مانديلا فلسطيني عربي عاقل لوصل منذ بدايات القضية الفلسطينية لتفاهمات واقعية تقوم على مبدأ الربح ـ الربح ولاستفاد بذكاء من مظلمة اليهود في اوروبا بالثلاثينيات لإظهار إنسانية العرب وأهل فلسطين ولاستقطب العقليات والقدرات العلمية والاقتصادية اليهودية ـ التي هاجرت وعمرت الولايات المتحدة ـ واستفاد منها لبناء دولة فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة او دولتين فلسطينية واسرائيلية شديدتي التقدم والغنى والتطور ولتصبحا قاطرة تجر دول المنطقة الى الأمام ولسبقت صقور ونسور غرب آسيا العربية واليهودية نمور شرق آسيا بمراحل وكم في تاريخنا من مهازل ومواقف انفعالية غبية أوصلتنا الى ما نحن فيه من خراب ودمار.

□□□

آخر محطة: (1) لقد اختار العرب بمحض إرادتهم رفض ولفظ وقتل وسحل المانديلات العرب أمثال البرغماتيين نوري السعيد وكميل شمعون وبورقيبة والسادات وغيرهم لصالح شراء وتوقير وتقدير الزعامات الموغابية الغبية العربية ممن هم على شاكلة صدام والقذافي وعرفات وصالح وغيرهم...
(2) ولو اخترنا منذ البدء المانديلات العرب لما حدثت الحروب والهزائم العسكرية المنكرة التي مررنا بها ولما حدثت الانقلابات في مصر والعراق وسورية وليبيا واليمن والجزائر والصومال والسودان ولما شهدنا كذلك المنظمات الإرهابية التي روعت العالم وشوهت سمعتنا والتي بدأت يسارية وانتهت إسلامية.
(3) على غوغل شريط قصير عنوانه «Israel innovation nation» يشرح في دقيقتين لماذا يستحيل على العرب والعالم أجمع مقاطعة إسرائيل كون كثير من الاختراعات الحديثة التي نستخدمها في حياتنا اليومية صناعتها او ملكيتها الفكرية إسرائيلية، بينما الملكيات الفكرية الوحيدة التي نملكها حصريا هي في كيفية التعذيب والنحر والقتل والانتحار والتدمير...!

بلا قناع

حديث «داوود»

katebkom@gmail.com
صالح الشايجي

في حديث تلفزيوني للفنان «داوود حسين» شكا مرّ الشكوى من الرقابة على الأعمال الفنية والكيفية والمزاجية اللتين تسيّران العمل فيها، وكيف أن المسؤول اشترط حضور «داوود» شخصيا حتى تتم الموافقة على نصه المقدم للإجازة!
آلمني ما سمعت من «داوود» وبالتأكيد آلم كل من سمعه، وكنت أتمنى أن يؤلم من يعلو ذلك المسؤول الرقابي وظيفيا. ليتم تعديل الوضع، وترتيب الأوضاع بأسلوب عملي منهجي بعيدا عن المزاجية والأهواء الشخصية.
ولا أدري إن كان الألم قد أصاب الشخص المقصود أم لا، وإن كنت أتوقع أنه لم يصبه.
وما عزز اعتقادي بعدم الإصابة، جلوسي مع اثنين من الروائيين الكويتيين الشبان، وأحاديثهما المطولة عما يتعرضان له من الرقابة التي تقوم بمنع رواياتهما لأسباب أقل ما يقال فيها إنها مضحكة، وتدل على عدم فهم الرقيب لشؤون مهنته، ولا ماذا تعني الرواية القائمة أساسا على خيال الروائي وحبكته للأحداث بطريقته الأدبية الخاصة واستنتاجاته واستخلاصاته، وذلك هو كوخه الذي لا يجوز لأحد التدخل في كيفية بنائه وترتيب أسسه وقواعده.
هذا الفهم مع الأسف مفقود عند الرقابة وعند من يقوم بالرقابة والذي يريد أن يكون هو الحائك لنسيج الرواية والصائغ لتفاصيلها، فيمنع هنا ويشطب هناك ويلغي في محل ثالث، أو أنه يكفي نفسه مؤونة كل ذلك، و«يفرمن» بالمنع الكامل للرواية من الغلاف إلى الغلاف!
وفي الوقت ذاته الذي تبدو فيه الرقابة بتلك الحدة والغلظة مع الأعمال الإبداعية الجادة والتي ترفع سقف الإبداع في البلاد، تسمح للمهازل الكتابية البلهاء وتفسح لها في الطريق صوب العقول فتدمرها وتسطح ذائقات قرائها.
كل ذاك الذي سمعته من ذينك الروائيين الشابين، يجعلني أستخلص أن هذه الأمور ليست عفوية بل إن وراءها من يدبرها ويديرها لغايات في نفوس ضعيفة لا تريد لهذه البلاد أن تنتج إبداعا ولا تلد مبدعين، تريد إطفاء جذوة الإبداع في البلاد، تريد إطفاء اسم الكويت وزيادة رقعة السفاهة فيها.
والأمر وكما ترون يجب ألا يستمر في مثل هذه الصورة، ولا بد أن يكون لمثل تلك المهازل من نهاية.

إشارة

عقل وفكر وإرادة تتحدى الإعاقة

د.غنيمة محمد العثمان الحيدر

خلال دراستي للدكتوراه في لندن، أمن الله تعالى علي بأخ وقف، هو وزوجته يشدون من عزمي وإصراري على تحدي الصعاب والعقبات في الغربة.
إن زوجته، الأخت الوفية، اعتادت كل صباح أن تطمئن قلبي، وتغرز أسطر ذات دلالات في ذهني من أجل أن أجني ثمار العلم والمعرفة، التي تعود بالفائدة على وطن أرسلني من أجل أن اجتهد لأجني ثمار الغرس المنشود خدمة للوطن الغالي.
وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن صحبتي، مع جيراني وإخوتي، تتعدى اليوم عامها السادس عشر، ومازالت المحبة والصحبة والأخوة الصادقة مستمرة إلى الآن، والحمد لله.
واليوم، هو يوم رد الجميل.
فجاري وأخي الفاضل، ذو العقل الراجح، وصاحب إرادة التحدي والإصرار والتميز، يزورنا في وطني الغالي: الكويت، وبدعوة من الهيئة العامه لشؤون الإعاقة، التي تتطلع إلى تحقيق كل ما يؤدي إلى خدمة شريحة المعاقين وكبار السن.
إن جاري وأخي، المهندس الدكتور رياض طالب العبيدي، يحمل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، وكذالك شهادة الماجستير في بحوث التصاميم الخاصة بالإعاقات وكبار السن من المملكة المتحدة، وهو فضلا عن ذلك يحمل شهادة الدكتوراه في الهندسة المعمارية/ الإعاقة وكبار السن.
كما أن خبرته المهنية الطويلة تمتد لتشمل عضوية المعهد الملكي للمهندسين والمعماريين البريطانيين، وكذلك عضوية الجمعية الوطنية للاستشارات الهندسية لفائدة المعاقين.
ناهيك عن انه متخصص في الممرات الآمنة للمعاقين وكبار السن في شركة جاكوبس في المملكة المتحدة، وغير ذلك كثير، كما أن جاري وأخي الفاضل، باحث جامعي في العمل المتعلق بالإعاقة في جامعة (يو. سي. ال) في المملكة المتحدة.
كما انه عضو في المسجد المركزي في لندن، وقد قام بعدة تعديلات فيه لمصلحة المعاقين.
إن فرحتي بزيارته لوطني، الكويت، غامرة، ولا استطيع إيجاد تلك الكلمات التي تعبر عنها. وآه، ما أجمل العطاء من قبل من يضع الله تعالى بين عينيه، ويؤمن بقضائه وقدره.
إن جاري وأخي، عندما أصبح معقدا، وعلى أثر حادث أليم، فإن ذلك لم يحد من عزيمته، وإنما جعله يتحرك، وهو على الكرسي، بسواعد قوية مؤمنة بالله تعالى، وتشد أزره إرادة صلبة، وأفكار خلاقة، للوقوف على كل ما هو جديد ومفيد من هندسة معمارية، واستخدامه لها، بابتكار وإبداع، لمصلحة شريحة المعاقين وكبار السن، وعلى نحو أذهل حتى الأصحاء من زملائه في عدة مدن استعانت بخبراته.
واليوم، ستكون محاضرته وبرعاية الوزيرة هند الصبيح، الأخت ذات الأحاسيس الإنسانية الشفافة، والتي تسعى جاهدة لتذليل الصعوبات، التي تعاني منها شريحة ذوي الحاجات الخاصة وكبار السن في الكويت.
إني فخورة بكل من دعا، هذا العبقري المعاق وصاحب الأحاسيس الرقيقة والجهد الجبار، لزيارة وطني من أجل أن يصنع للمعاقين وأهاليهم حياة أسهل ومستقبلا أفضل.
لذا، ومن كل قلبي أدعو أحبتي، أهل وطني، حضور ورشة العمل، التي سيعرض فيها م.د.رياض العبيدي، العراقي الأصل والبريطاني الجنسية، والمخلص لكل ما هو عربي وخليجي، رؤيته المستقبلية لكيفية إيجاد الحلول الناجعة لمشاكل شريحة المعاقين وكبار السن في الكويت، ومرة أخرى ألف شكر للوزيرة الصبيح، المتطلعة للعمل الجاد في هذا المشروع الريادي والإنساني في الكويت. وألف شكر للأخ طارق الشطي، الذي سعى جاهدا لطلب زيارة د.رياض كما ان الشكر موصول للأيدي التي تسعى للعمل بجد مثل الأخ الفاضل د.علي السنوسي كثر الله أمثاله، وكذلك لكل من سهل، وساعد، وساند زيارة م.د.رياض العبيدي لوطني للاستفادة من خبراته العلمية والعملية الواسعة في مجال الإعاقة وكبار السن.
ولكم كل الحب.

أصبحنا وأصبح الملك لله

مريم بندق

عقوبة الموت براءة.. وضرب الكف السجن 3 سنوات!!

نعم القانون ينص على الحكم بالبراءة في وقوع فعل ما أدى إلى الموت، أما في حالة وقوع فعل ما أدى إلى ضرب الآخر كفا فالقانون ينص على عقوبة السجن 3 سنوات.
هذا القانون يأخذ طريقه للاعتماد الآن وهو مقترح من نتائج أعمال 3 لجان شاركت فيها الجمعية الطبية ـ رفعت لوزير الصحة للاعتماد ـ منها لجنة تعديل قانون مزاولة مهنة الطب، و«من أهم البنود التي تم تعديلها بمشاركة ممثلي الجمعية الطبية هي ـ بالنص ـ تشديد العقوبة لكل من يتعدى بالضرب ـ الكف يندرج تحت عقوبة الضرب ـ على الأطباء والطاقم الطبي المعالج لتصل العقوبة الى السجن 3 سنوات وغرامة 5 آلاف دينار كويتي، وذلك لتكون رادعة لكل من تسول له نفسه الاعتداء على الأطباء، وبهدف إيجاد بيئة آمنة للأطباء والطاقم الطبي».
أما بالنسبة لقضية الأخطاء الطبية ـ تؤدي الى موت المريض في بعض الأحيان ـ فقد تم اقتراح فكرة الصندوق التكافلي اي التأمين ضد الأخطاء الطبية ـ ولم يتم اقتراح اي عقوبة لا مادية ولا معنوية ـ يساهم فيه الأطباء بمبلغ 50 دينارا سنويا أي 4 دنانير شهريا ـ لدفع التعويض في حالة لجوء أهل المريض المتوفى نتيجة خطأ طبي الى المحكمة وحصولهم على حكم بالتعويض ـ وأغلب أهالي المرضى الذين يتعرضون للموت نتيجة خطأ طبي يأخذهم الحزن على المتوفى ولا يفكرون في اللجوء الى القضاء ـ ولم تفكر اللجان في اي عقوبة جنائية تقع على الطبيب أو حتى النص على اللجوء الى لجنة محايدة لتقرير سبب الموت وبالرغم من ارتباط ذلك بالأخطاء الطبية في بعض الحالات فلم تشر إليه اي من اللجان الـ 3 التي أكدت في تقريرها ـ بالنص ايضا ـ الحرص على مكتسبات الأطباء من خلال تقديم الاقتراحات التي تأتي لصالح الأطباء والارتقاء بالمستوى الصحي في البلاد.
المطلوب إضافة النص على تفنيد الأخطاء الطبية خصوصا تلك التي تؤدي الى الوفاة وبيان أسبابها والنص على العقوبة إذا وقعت وأدت الى وفاة المريض بسبب الإهمال أو القصور أو التأخير أو النسيان أو عدم قيام الطبيب بما تحتم عليه حالة المريض من إجراءات مطلوبة مثل الفحص السريري والفحوصات المخبرية والأشعة وغيرها من إجراءات ضرورية لضمان سلامة المريض، أما الاكتفاء بالقول ان الأخطاء الطبية قضية عالمية تحدث في كل أنحاء العالم والتمني بالحد منها وعدم تكرارها وفي الوقت نفسه اعتماد عقوبة السجن 3 سنوات لمن يعتدي على الطبيب فيحمل الكثير من قصر النظر وعدم الانسانية ويجعلنا نتساءل: ماذا سيكون عليه الحال إذا المعتدي بالقول أو بكف اليد شقيق أو والد أو ابن المتوفى؟ هل سيكون موووت وخراب ديار والدكتور يضع رجل على رجل ويدخل مجددا غرفة العمليات؟
وضع تشريع يحاسب الأطباء في حالات الأخطاء الطبية ضرورة قصوى لحماية مرضى جدد من يد الطبيب الذي ارتكب خطأ بشكل متعمد نتيجة الإهمال او القصور او غيرها من الأسباب التي كان من الممكن تلافيها بشيء من الاهتمام.
أيضا من الأهمية حصر الأخطاء الطبية وإعلانها في محيط الأطباء للاستفادة منها خصوصا الأخطاء التي تحدث بسبب قلة الخبرة وسوء التشخيص واتخاذ القرار بشكل فردي فمن شأن هذه الخطوة الحد من تكرار الخطأ وحماية المرضى الذين قد يتعرضون لخطأ يؤدي الى الموت وحتى أهلهم لا يعلمون شيئا وتدفن الحقيقة معهم الى الأبد.